المحتويـات

الموضـــوع	الصفحة
تقديم وخطة البحث	٣
الفصل الأول: في التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة.	
أفكار مبدئية وتقديم.	٨
١- حق التقاضي هو ركيزة التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة.	٨
٢- حق التقاضي يبلغ مقاصده أمام القضاء الطبيعي.	٩
٣- حق التقاضي غايته الوصول إلى حكم قضائي بات وعادل.	٩
٤- تنفيذ الحكم القضائي البات يكفل احترام حق التقاضي.	١٠
٥- ضرورة وجود ضمانات تكفل المحاكمة المنصفة.	١٠
المبحث الأول: في مفترضات التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة.	١٢
تمهيد.	١٢
المطلب الأول: في استقلال القضاء.	١٣
تمهيـد.	١٣
الفرع الأول: في البعد بالقضاء عن تأثير سلطات الدولة.	١٣
أولا: استقلال القضاء في النظام الإجرائي المصري.	١٤
١- استقلال القضاء ضمانه أساسية لحماية الحقوق واحترام الحريات.	١٤
٢- استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.	١٥
٣- استقلال القضاء عن الرأي العام.	١٦
ثانيا: استقلال القضاء في النظام الإجرائي الأمريكي.	١٧
١- استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية في النظام الإجرائي الإنجليزي.	١٧
٢- استقلال القضاء عن السلطة التشريعية في النظام الإجرائي الإنجليزي.	١٨
٣- استقلال القضاء عن الرأي العام في النظام الإجرائي الأمريكي.	٢٠
الفرع الثاني: في توفير عوامل الاستقلال للقضاه.	٢١
أولا: عدم قابلية القضاه للعزل.	٢١
- استثناء عزل القضاه بالطريق التأديبي.	٢١

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
١- عزل القضاه بالطريق التأديبي في النظام القانوني المصري.	٢١
٢- عزل القضاه بالطريق التأديبي في المملكة المتحدة.	٢٣
٣- عزل القضاه بالطريق التأديبي في الولايات المتحدة الأمريكية.	٢٤
ثانيا: التأمين المادي للقضاه عنصر مكمل لاستقلالهم.	٢٥
١- في المملكة المتحدة.	٢٥
٢- في النظام القانوني المصري.	٢٥
ثالثا: تخصص القاضي الجنائي.	٢٦
رابعا: إسهام الشعب في القضاء واستقلال القضاء.	٢٦
المطلب الثاني: في حيدة القضاء.	٢٩
الفرع الأول: في حيدة القضاء في النظام القانوني المصري.	٢٩
١- حيدة القضاء ذات أساس دستوري.	٢٩
٢- تحرر القاضي من كل تأثير ضمانا لحيده.	٣٠
٣- حياد القاضي يوجب الفصل بين وظيفة الحكم ووظيفتي الاتهام والإحاله.	٣١
المحكمة الدستورية تؤكد وجوب الفصل بين وظيفة الحكم ووظيفتي الاتهام والتحقيق.	٣٢
مفهوم الرأي العام الذي يؤثر على مبدأ حياد القاضي.	٣٣
٤- حياد القاضي يوجب الفصل بين وظيفتي الاتهام والحكم.	٣٤
٥- استثناءات ترد على الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم.	٣٤
١- حق توجيه الاتهام من المحكمة ذاتها - حق التصدي.	٣٤
٢- حق المحكمة في توجيه الاتهام في جرائم الجلسات.	٣٦
٦- حالات عدم الصلاحية والرد ضمانا لحيدة القضاء.	٣٦
الفرع الثاني: في حيدة القضاء في النظام القانوني الأمريكي.	٣٩
حيدة القضاء والفصل بين وظائف التحقيق والإحالة والاتهام والحكم.	٣٩
غصن وحيد في: حيدة أعضاء هيئة المحلفين الاتهامية.	٤٠

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
١- الخلفية التاريخيه التي أظهرت الحاجة إلى المحاكمة عن طريق هيئة المحلفين.	٤٠
٢- المحاكمة عن طريق هيئة محلفين غير متحيزة – مطلب دستوري.	٤١
٣- المحاكمة عن طريق هيئة المحلفين في الجرائم التي تبلغ حدا من الجسامة.	٤٢
٤- يجوز التنازل عن الحق الدستوري.	٤٢
ثانيا: اختيار أعضاء هيئة المحلفين يؤكد حياد القضاء.	٤٣
١- اسلوب الترشيح لوظيفة المحلف.	٤٣
٢- اختيار المحلفين.	٤٤
٣- يشترط عدم التحيز عند اختيار المحلفين من قائمة المحلفين عند نظر الدعوى	٤٤
٤- الاعتراض على أعضاء هيئة المحلفين – إجراء لضمان حيدة المحاكمة.	٤٥
الاعتراض على المحلفين يجب أن يكون مسببا.	٤٥
الاعتراضات النهائية والعامة.	٤٦
٥- الاختيار العلمي للمحلف وقضية Joan Little لضمان الحيدة.	٤٦
تقدير اسلوب الاختيار العلمي للمحلف.	٤٨
٦- تشكيل هيئة محلفين من ستة أعضاء لا يخالف التعديل الدستوري السادس	٤٩
المزايا التي تتحقق من تشكيل هيئة المحلفين بأقل من إثنى عشر عضوا.	٥٠
٧- صدور قرار هيئة المحلفين بأغلبية الآراء وليس بالإجماع.	٥٠
المطلب الثالث: في المساواة أمام القضاء الجنائي.	٥١
١- مفهوم المساواة أمام القضاء الجنائي.	٥١
٢- المساواة نسبيا أمام القضاء الجنائي.	٥٢
٣- المساواة أمام القضاء الجنائي والتفاوت في تقدير العقوبة.	٥٣
فرع وحيد: في المساواة بين المجني عليهم في الحصول على التعويض كمظهر من مظاهر المساواة أمام القضاء الجنائي.	٥٤
١ – تقديم.	٥٤

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
٢- تعريف المجني عليه.	٥٥
٣- أساس الحق في التعويض من الدولة.	٥٦
٤- المواطنه والإقامة أساس منح التعويض.	٥٧
الفصل الأول: في الجرائم التي يجوز التعويض عنها.	٥٨
أولا: جرائم العنف بوجه عام.	٥٨
ثانيا: جرائم القيادة.	٦٠
ثالثا: جرائم العنف الأسري.	٦٢
رابعا: التعويض عن الأضرار الناجمة عن تنفيذ القانون.	٦٢
الفصل الثاني: في الأضرار التي يجوز التعويض عنها.	٦٣
١- الأضرار الشخصية للمجني عليه المباشر التي يجوز التعويض عنها.	٦٣
٢- الأضرار التي يجوز التعويض عنها للمجني عليه غير المباشر.	٦٤
٣- أضرار الملكية التي لا يجور التعويض عنها.	٦٥
الفصل الثالث: في رفض تعويض المجني عليه أو تخفيضه.	٦٥
المطلب الرابع: في حق المتهم في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي.	٦٦
١- التعريف بالقاضي الطبيعي.	٦٦
٢- مبدأ اللجوء إلى القاضي الطبيعي من المبادئ الأصولية العامة.	٦٨
٣- مبدأ القاضي الطبيعي مكمل لمبدأي استقلال القضاء وحيدته.	٦٨
٤- شروط توافر القضاء الطبيعي.	٦٩
أولا: إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بقانون.	٦٩
ثانيا: أن يكون إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بقانون.	٧٠
ثالثا: أن تكون المحكمة دائمة.	٧١
العودة إلى القضاء الطبيعي بعد إلغاء بعض الأوامر العسكرية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤.	٧١
٥- القضاء العسكري محاكم خاصة في نطاق القضاء الطبيعي - شرطه التزامه باختصاصه في ضوء المبادئ الدستورية.	٧٢

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثاني: في الضمانات اللازمة للتطبيق القضائي بالمحاكمة المنصفة.	٧٣
المطلب الأول: في مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات التهمة مرتين.	٧٤
تمهيد: الخلفية التاريخية لمبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات التهمة مرتين.	٧٤
الفرع الأول: في عدم جواز محاكمة المتهم عن ذات التهمة مرتين في النظام الإجرائي الأمريكي.	٧٥
١- عدم مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن ذات التهمة مرتين ذات أساس دستوري	٧٥
٢- مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن ذات التهمة مرتين يلقى احتراما كاملا في الأحكام الصادرة بالبراءة ولو كان الحكم بالبراءة قد صدر نتيجة خطأ إجرائي.	٧٥
٣- يجوز إعادة محاكمة المتهم مرة أخرى في الأحكام الصادرة بالبراءة – استثناء	٧٧
٤- الأخطاء الإجرائية تستبعد تطبيق المبدأ.	٧٧
٥- حالات تمسك المتهم بالمبدأ الدستوري – عدم جواز محاكمته عن ذات التهمة مرتين.	٧٨
معيار وحدة الواقعة من واقع تطبيقات المحاكم الأمريكية.	٧٩
أولا: في الجريمة المتتابعة الأفعال.	٧٩
ثانيا: الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزأة.	٨٠
ثالثا: الجريمة المركبة.	٨٢
الفرع الثاني: في عدم جواز عقاب الشخص عن فعل واحد مرتين في النظام الإجرائي المصري.	٨٣
١- عدم جواز معاقبة الشخص عن ذات الفعل مرتين مقابل الدفع بسبق الحكم البات	٨٣
٢- الدفع بسبق الحكم البات – مبدأ دستوريا.	٨٤
٣- الحكم البات يحوز حجية مطلقة ولو كان معيبا.	٨٤
٤- شروط الدفع بسبق الحكم البات – عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات التهمة	٨٥
أولا: وحدة الواقعة.	٨٥
معيار وحدة الواقعة.	٨٦
لا عبره بالوصف القانوني للواقعة.	٨٧

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
الحرة بحقيقة الواقعة التي نظرتها المحكمة وأصدرت فيها حكما.	٨٧
تطبيقات وحدة الواقعة.	٨٨
الجريمة المتداولة الأفعال.	٨٨
جريمة الاعتياد.	٨٩
الجريمة المستمرة.	٨٩
الجرائم المرتبطة.	٩٠
المطلب الثاني: في اليقين القضائي كضمانه مترتبة على قرينة البراءة	٩١
أولا: في النظام الإجرائي المصري	٩١
تحديد معنى اليقين القضائي.	٩١
قرينة البراءة في قضاء الدستورية.	٩١
اليقين القضائي لا يقوم على الشك – الشك يفسر لمصلحة المتهم.	٩٢
الضمانات التي تكفلها قرينة البراءة.	٩٣
قرينة البراءة تظل قائمة حتى صدور حكم قضائي بات استنفد طرق الطعن	٩٤
اليقين القضائي والحكم البات ودور قرينة البراءة.	٩٤
تسبيب الأحكام يعبر عن اليقين القضائي الذي يعد ضمانا مترتبا على قرينة البراءة.	٩٦
القيود الإجرائية التي يفرضها المشرع على القاضي في تكوين اقتناعه تعلي قيمة قرينة البراءة.	٩٧
ثانيا: في النظام الإجرائي الأنجلو أمريكي.	٩٨
مفهوم اليقين القضائي في النظام الإجرائي الأنجلو أمريكي.	٩٨
مفهوم اليقين القضائي في النظام الإجرائي الأمريكي.	٩٨
مفهوم اليقين القضائي في النظام الإجرائي الإنجليزي.	٩٩
تقدم معيار الإثبات بما يفوق الشك المعقول من الشراح في استراليا على قرينة البرائة.	١٠٠

Scanned by CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
٥- اليقين القضائي يحول دون إدانة البرئ – تأسيسا على قرينة البراءة	١٠٠
٦- اليقين القضائي بمعيار الإثبات بما يفوق الشك المعقول – نتيجة لقرينة البراءة.	١٠١
٧- الانتقادات أو الاعتراضات التي وجهت إلى قرينة البراءة والرد عليها.	١٠٢
المُطلب الثالث: في مبدأ لا عقوبة بغير حكم قضائي.	١٠٤
الفرع الأول: في مبدأ لا عقوبة بغير حكم قضائي في النظام الإجرائي المصري.	١٠٥
١- مبدأ لا عقوبة بغير حكم قضائي – مبدأ دستوري.	١٠٥
٢- وضع الإجراءات الموجزة – الأمر الجنائي من مبدأ قضائية العقوبة.	١٠٦
الحكمه من تقرير الإجراءات الموجزة – الأمر الجنائي.	١٠٧
الأمر الجنائي صورة من صور التصالح على حق الدولة في العقاب.	١٠٧
٣- وضع العقوبات التكميلية من مبدأ قضائية العقوبة.	١٠٨
٤- الصلح والتصالح ومبدأ قضائية العقوبة.	١٠٩
الطبيعة القانونية للصلح والتصالح الجنائي.	١١٠
٥- بعض التدابير الاحترازية ومبدأ قضائية العقوبة.	١١٢
الفرع الثاني: في مبدأ لا عقوبة بغير حكم قضائي في النظام الإجرائي الأمريكي.	١١٣
١- تمهيد.	١١٣
٢- القواعد الفيدرالية التي تنظم الإقرار بالإثم.	١١٤
٣- إجراءات الاتفاق المترتب على الإقرار بالإثم.	١١٥
٤- إخطار المحكمة بالاتفاق.	١١٦
٥- قبول المحكمة الاتفاق.	١١٦
٦- رفض المحكمة للاتفاق.	١١٦
الفصل الثاني: في الرقابة على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة.	١١٨
المبحث الأول: في الرقابة على صحة الإجراءات الجنائية.	١١٨
المطلب الأول: في الرقابة على صحة الإجراءات في النظام الإجرائي المصري.	١٢٠

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضوع	الصفحة
- البطلان هو الجزاء الإجرائي المترتب على مخالفة القواعد الإجرائية كوسيلة لرقابة القضائية.	١٢٠
- المذاهب المختلفة في تحديد أحوال البطلان.	١٢٠
- البطلان الذاتي هو المذهب الذي أخذ به مشرعنا الإجرائي:	١٢٢
- الإجراء الجوهري.	١٢٢
- الإجراء الجوهري في قضاء محكمتنا العليا.	١٢٢
نصوص التي تحدد الإجراءات الجوهرية لم ترد حصرا.	١٢٣
- مخالفة الإجراءات لحق دستوري إجراء جوهري يرتب البطلان.	١٢٤
- الإجراء غير الجوهري هو المتعلق بمصلحة الخصوم.	١٢٦
سقوط الحق في التمسك بالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم – تطبيقات.	١٢٧
- تصحيح البطلان.	١٢٧
- آثار البطلان.	١٢٨
- إعادة الإجراء الباطل وجوبي على المحكمة طالما كان ممكنا.	١٣٠
- تحول الإجراء الباطل.	١٣١
المطلب الثاني: في الرقابة على صحة الإجراءات الجنائية في النظام الإجرائي الأمريكي.	١٣٢
- قاعدة الاستبعاد في النظام الإجرائي الأمريكي تقابل البطلان في النظام الإجرائي المصري.	١٣٢
- تبرير الطبيعة القانونية لقاعدة الاستبعاد.	١٣٣
- تحديد الإجراء غير الجوهري.	١٣٥
تطبيقات ضابط الضرر اليسير في قضاء المحكمة العليا.	١٣٦
- سقوط حق المتهم في التمسك بالبطلان.	١٣٧
- الحقوق الدستورية التي يجوز التنازل عنها عند الإقرار بالإثم.	١٣٧
- الإجراء الجوهري الذي يرتب تطبيق قاعدة الاستبعاد.	١٣٨

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثاني: في الرقابة على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة من خلال الطعن.	١٤١
المطلب الأول: في الرقابة على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة من خلال الطعن بالاستئناف.	١٤٢
الفرع الأول: في الرقابة على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة من خلال الطعن بالاستئناف في النظام الإجرائي المصري.	١٤٣
١- الطعن بالاستئناف يحقق مبدأ التقاضي على درجتين.	١٤٣
٢- التقاضي على درجتين من خلال الطعن بالاستئناف - رقابة على ضمانات المحاكمة المنصفة.	١٤٣
٣- التقاضي على درجتين توفق بين فكرة العدالة ومبدأ الاستقرار القانوني.	١٤٤
٤- التقاضي على درجتين ضمانة أساسية للحق في التقاضي.	١٤٤
٥- التقاضي على درجتين من خلال الطعن بالاستئناف يحقق احترام حقوق الدفاع	١٤٦
٦- المحكمة الاستئنافية تفرض رقابتها على الاختصاص النوعي للمحكمة الجزئية.	١٤٧
٧- تقيد المحكمة الاستئنافية بمصلحة المستأنف - ضمانه للطاعن بألا يضار بطعنه.	١٤٧
٨- رقابة المحكمة الاستئنافية على صحة التكييف القانوني لا تبرر إضافة وقائع جديدة وإلا كان ذلك إخلالا بمبدأ التقاضي على درجتين.	١٤٨
٩- رقابة المحكمة الاستئنافية على صحة الإجراءات والحكم المستأنف - سلطة التصدي.	١٥٠
١٠- لا يجوز لمحكمة الاستئناف التصدي عند نظر إستئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن.	١٥٢
١١- لا يجوز لمحكمة الاستئناف التصدي عند صدور حكم محكمة أول درجة بانقضاء الدعوى بالتقادم خطأ.	١٥٢
١٢- وجوب إجماع الآراء عند الحكم بإلغاء حكم البراءة أو الحكم بتشديد العقوبة - يذكر الإجماع في الحكم.	١٥٢

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
١٣- وجوب تسبيب الحكم الاستئنافي تعبير عن اليقين القضائي ضمانا مترتبا على قرينة البراءة.	١٥٤
الفرع الثاني: في الرقابة على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة من خلال الطعن بالاستئناف في النظام الإجرائي الأمريكي.	١٥٥
١- محكمة الاستئناف في النظام الإجرائي الأمريكي.	١٥٥
٢- اختصاص محكمة الاستئناف – الرقابة على احترام الحقوق الدستورية.	١٥٥
٣- اختصاص محكمة الاستئناف بالرقابة على الإجراءات الجنائية بما يحقق المحاكمة المنصفة.	١٥٦
٤- استئناف الحكم الصادر بالعقوبة – يحقق للمحاكمة أساسها العادل.	١٥٧
٥- محاكمة الاستئناف وإعادة الدعوى إلى المحاكمة التي أصدرت الحكم فيها ضمانة لمبدأ التقاضي على درجتين.	١٥٨
المطلب الثاني: في الرقابة على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة من خلال الطعن بالنقض.	١٥٩
الفرع الأول: في رقابة محكمة النقض على التطبيق القضائي لضمانات المحاكمة المنصفة من خلال رقابتها على حسن تطبيق القانون.	١٦٠
الفصل الأول: في رقابة محكمة النقض على التكليف القانوني للوقائع (الرقابة على حسن تطبيق القانون).	١٦٠
الفصل الثاني: في رقابة محكمة النقض على المنطق القضائي من خلال التسبيب (الرقابة على حسن تطبيق القانون).	١٧١
الفرع الثاني: في رقابة محكمة النقض من خلال الطعن بإعادة النظر (الرقابة على حسن تحقيق العدالة).	١٧٢
المطلب الثالث: في رقابة المحكمة الأمريكية العليا على تطبيق ضمانات المحاكمة المنصفة.	١٨٧
المطلب الرابع: في الرقابة الدستورية لمحكمة النقض على مبدأ "الأصل في المتهم البراءة" باعتباره ضمانة أساسية للمحاكمة المنصفة.	١٩١

Scanned by CamScanner

تابع/ المحتويات

الموضوع	الصفحة
١ – أفكار مبدئية وتقديم.	١٩١
٢– وسائل المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح	١٩٢
٣– حدود ولاية القضاء العادي في الرقابة على دستورية القوانين.	١٩٣
٤– الرقابة الدستورية على النص المخالف للدستور في نطاق قرينة البراءة – كضمانة دستورية – من محكمة النقض.	١٩٤
المبحث الثالث: في رقابة المحكمة الدستورية العليا على ضمانات المحاكمة المنصفة.	٢٠١
المطلب الأول: في الدور الرقابي للمحكمة الدستورية على الحريات الشخصية في نطاق القانون الموضوعي باعتباره ضمانه للمحاكمة المنصفة.	٢٠٢
المطلب الثاني: في الدور الرقابي للمحكمة الدستورية على ضمانات المحاكمة المنصفة في نطاق القانون الإجرائي.	٢١٠
المطلب الثالث: في رقابة المحكمة الدستورية على ضمانات المحاكمة المنصفة في فترة إعلان حالة الطوارئ.	٢١٣
الفصل الثالث: في الرقابة على ضمانات المحاكمة المنصفة في الظروف الاستثنائية	٢١٥
الخاتمة.	٢٢٧
قائمة المراجع:	٢٣٥

Scanned by CamScanner